

في الحدث



■ **حازم مبيضين**

لجوء الطيار السوري.. ليس بالإمكان أبدع مما كان

جاء لجوء طيار سوري بطائرته إلى الأردن، ومنحه حق اللجوء السياسي، ليكشف حقيقة الدور الأردني في الأزمة السورية المتفاقمة، والتي تهدد بحرب طائفية إقليمية، بعد استعارها داخل الحدود السورية، رغم إنكار طرفي الصراع، وهو دور ظل ينأى عن التدخل المباشر في تلك الأزمة المأساة، انطلاقاً من ظروف داخلية تدفعه لذلك الموقف شبه المحايد، رغم المحاولات الحثيئة من أطراف عدة لدفعه لموقف مغاير، وهو يدرك أن مراقبة شر التيران المشتعلة عند حدوده الشمالية، لمنع انتشارها إلى أراضيه أسلم من اللعب بها، أو معها، منفذاً بذلك بشكل عملي سياساته المعلنة، حول عدم التدخل بالشأن الداخلي لأي من الدول العربية، سواء كانت قريبة أو بعيدة. يسعى الأردن للتعامل مع المعضلة السورية الراهنة، باعتبارها أمراً سوريا داخلياً، مع أنها لم تعد كذلك، وبالرغم من هذا، فإنه لم يكن يملك غير خيار قبول طلب اللجوء السياسي، الذي تقدم به الطيار السوري الفار، سواء لدوافع إنسانية بحته، أو التزاماً بالقوانين والأعراف الدولية، السارية على الأحداث المشابهة، ولا نظن أن أحداً سيلومه على هذا الموقف، بمن في ذلك الحكومة السورية، التي وإن شعرت بالاستياء، فإنها تقدر وتفهم موقف عمان، التي وجدت نفسها مجبرة على استقبال الطيار السوري، هذا إن تغاضينا عن سنوات طوال من العلاقات المتوترة، وإن بشكل خفي بين البلدين.

استقبال الطيار السوري، ليس دليلاً على انخراط الأردن، فيما تعلنه دمشق عن المؤامرة الدولية، ضد نظام الحكم السوري، بقدر ما هو دليل على أن تطور الأحداث سيجره بين فترة وأخرى، على اتخاذ مواقف قد يعتبرها البعض معادية أو غير ودية، لكن تطور هذه المواقف، سيظل رهناً بما ستؤول إليه الحالة الإنسانية للمواطنين السوريين، والتي لا يمكن التغاضي عنها، غير أن ما يلفت النظر هو تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة، بأن مسألة إعادة المبع ١١ الجائفة اليوم في المفرق، هي قضية عسكرية تتوقلها القوات المسلحة، وكان هذه لا تقع تحت الولاية العامة للحكومة، التي منحت للجوء السياسي للطيار، وتخلت عن دورها بضرورة إعادة طائرته إلى مالكها، علماً بأن طران هذه الطائرة القديمة لا يوحى بضرورة الاحتفاظ بها ولا لأي سبب، والمؤكد أن لا أحد يهتم بها غير دمشق. لم يكن متوقعاً أن تصمت دمشق، على لجوء أحد أفراد قواتها الجوية إلى خارج البلاد، لكنها أرادت أن يكون لردها أثر أكبر، حين أسقطت طائرة عسكرية تركية قرب حدودها، انطلاقاً من قناعاتها بدور أنقرة في الدعم الفعلي لمخارضي نظامها، ولتوجيه رسالة واضحة باستدعائها للضحي إلى آخر الشوط، حتى لو كان ذلك حرباً واسعة النطاق، يشارك فيها حليف الأطلسي، عبر البوابة التركية، لكنها مع ذلك تركت الباب موارباً، حين اعتذرت عن إسقاطها، على ما صرح به رئيس الوزراء التركي، وهي لم تلجأ للرد عند الحدود الأردنية، رغم أن ذلك يبدو إلى الآن رسالة هناك أوضح، ولأنها تعرف أن الأردن لم يتدخل بشكل مباشر في أزميتها.

السؤال اليوم، هل يظل الأردن قادراً على النأي بنفسه عن تداعيات الأزمة السورية، أم أن مصطلحه التي تفرض عليه هذا الموقف اليوم ستدفعه إلى التغيير حفاظاً على تلك الصلدة وعلى شبكة علاقاته الدولية والإقليمية، سؤال سنظل ننظر للإجابة عليه مع تطور الوضع في بلاد الشام، لكن المهم اليوم، أنه لا يمكن اعتبار تعامله مع قضية لجوء الطيار السوري تدخلاً في الأزمة، بقدر ما هو موقف مفروض، ولأنه لم يكن بالإمكان أبدع مما كان.

عربي - دولي



اثار الدمار في عدد من الاحياء السورية (ا.ف.ب)

تشكيل حكومة سورية جديدة وقصف واشتباكات في دير الزور

□ **دمشق /BBC**

يعد مقاتلين معارضين لنظام الرئيس الاسد.وشهدت الوزارة الجديدة لأول مرة في تاريخ الوزارات السورية استحداث حقيبة وزير دولة لشؤون المصالحة الوطنية حيث كلف بها علي حيدر، في حين عين عمران الزعبي وزيرا جديدا للاعلام. وكان الاسد كلف حجاب بتشكيل الوزارة الجديدة في السادس من يونيو /حزيران في اعقاب اول انتخابات تشريعية تجري في سوريا على اساس الدستور الجديد الذي اقر في استفتاء عام وأصبح نافذا اعتبارا من ٢٧ فبراير/شباط الماضي. وكان حجاب يشغل حقيبة وزارة الزراعة سابقا، وهو عضو في حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي حكم سوريا لأكثر أربعة عقود. وقد حصل حزب البعث على الغالبية المطلقة في الانتخابات التي جرت في السابع من ايار/مايو التي انتقدها الغرب واعتبرها انتخابات شكلية ولم تعترف بها المعارضة السورية.

ويقول منتقدو الوزارة الجديدة ان معظم المناصب السيادية والمهمة اعطيت لأشخاص موالين للبعث وحكم الرئيس الاسد،ويضيفون ان مجلس الوزراء يظل كيانا رمزيا أكثر منه مارسا للسلطة بشكل كامل مدامت السلطة تظل محصورة بيد الاسد ودائرة ضيقة في عائلته والمسؤولين الامنيين.

قصف واشتباكات

وعلى صعيد الوضع الميداني تواصلت الاشتباكات وعمليات العنف في أكثر من منطقة في البلاد، ونقلت وكالة رويترز عن نشطاء معارضين قولهم ان الجيش السوري اشتبك مع مقاتلين معارضين وقصف اثنين من الاحياء في دير الزور شرقي البلاد، ما اسفر عن مقتل ٢٨ شخصا في تلك المنطقة الحدودية القريبة من الحدود العراقية.

ومن جانبه قال المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض إن تسعة وعشرين

النائب الأول للأمين العام لجمعية التجمع الحودوي، حسن المرزوق، في المقابل، أكدت وزيرة الدولة لشؤون الاعلام، الدكتورة سميرة رجب، أن المسيرة التي نظمها الوفاق "غير مرخصة"، مشيرة إلى أن وزارة الداخلية أعلنت مرارا عن ذلك، وأضافت أن منع المسيرة جاء بسبب "كثرة التظاهرات"، بمعدل ٦ مسيرات في الشهر الواحد، مما أثر على مصالح الناس وحمايتهم وأمنهم.

وأكدت الوزيرة البحرينية حق التظاهر السلمي، باعتباره حق دستوري، إلا أنها شددت على أنه يجب ألا يستغل هذا الحق "بشكل خاطئ"، وأضافت أن عددا، لا يتجاوز ٣٠ شخصا، تظاهروا، وتم تحذيرهم، ثم تم تفريقهم من الموقع بـ"قنابل صوتية" فقط.

منطقة الخميس، إلى مسجد الشيخ عزيز، يوم الجمعة ٢٢ يونيو/حزيران الجاري، وأضاف أنه "بعد دراسة الموضوع، للدواعي الأمنية، ووفقاً للضوابط القانونية الواردة بقانون الاجتماعات العامة والمسيرات، تقرر منع هذه المسيرة في المكان والزمان المحددين، حيث أن إقامتها بهذه المنطقة الحيوية، من شأنه أن يعرض حياة المواطنين للخطر، والإضرار بمصالح الناس".

إلى ذلك، أكدت مصادر بالمعارضة، في تصريحات لـCNN بالعربية، إصابة الأمين العام لجمعية الوفاق، الشيخ علي سلمان، بطلق مطاطي في كتفه وظهره، من قبل قوات الأمن، أثناء "مسيرة سلمية غير مرخصة"، دعت إليها المعارضة تحت عنوان "بسلميتنا سنهزمكم".

وأشارت المصادر إلى أن تنظيم هذه

وأضاف المسؤول البحريني أن قوة حفظ النظام طلبت من المشاركين في المسيرة الاحتجاجية "غير المرخصة"، أكثر من مرة، ففس المسيرة والتفرق، لمخالفتها للقانون، إلا أنهم لم ينصاعوا لذلك، مما استدعى اتخاذ الإجراءات القانونية لمنعهم من المضي بالمسيرة، حيث تم تفريقهم. وأكد تعرض "عدد محدود" من الأشخاص لإصابات متفرقة، حيث تم نقل أحدهم للمستشفى لتلقي العلاج، وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من ملابسات الواقعة، مشيراً إلى أن القائمين على المسيرة، "لم يبالوا بتعريض سلامة المشاركين فيها للمخاطر، وإصرارهم على مخالفة القانون".

ولفت المصدر نفسه إلى أن جمعية الوفاق كانت قد تقدمت بإخطار إلى مديرية شرطة المحافظة الشمالية، لتنظيم مسيرة من

أفادت مصادر في المعارضة البحرينية بسقوط عدد من الجرحى، أثناء قيام قوات الأمن بفض مسيرة احتجاجية "غير مرخصة"، مساء الجمعة، في الوقت الذي أكدت فيه السلطات الرسمية في المملكة الخليجية، أن قوات حفظ النظام قامت بتفريق مسيرة مخالفة للقانون، في منطقة "الخبيس" مساء الجمعة.

وأكد مدير عام مديرية الشرطة بالمحافظة الشمالية، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء الرسمية "بنا"، قيام مجموعة من الأشخاص بالخرق جى "مسيرة مخالفة للقانون"، مع عدم القائمين عليها بعدم قانونيتها، دعت إليها "جميعية الوفاق"، كبرى جماعات المعارضة الشيعية في المملكة التي تحكمها أسرة سنية.

مصادمات أثناء فض مسيرة في البحرين

□ **المنامة / رويترز**

صحافة عالمية

الانتفاضة الفلسطينية الثالثة حتمية ووشيقة

الضفة الغربية يعود إلى أن محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية قد وصل إلى طريق مسدود.

وأضاف ثرال أن إستراتيجية عباس السياسية ترتكز على فكرة أن التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية سيزيد من شعور الإسرائيليين بالأمان وسيزيل التبرير الرئيسي وراء استمرار احتلال الضفة الغربية، ومن ثم يفسح المجال لإقامة دولة فلسطينية. ولكن ما يدعو للسخرية، وبسبب نجاح جهوده شعير كثير من الإسرائيليين برفاهية نسيان أن هناك احتلالاً بالأساس.

وبفضل السلام المحول من قبل الولايات المتحدة وأوروبا والذي حافظت عليه حكومة عباس في الضفة الغربية، بدأ الإسرائيليون يعتقدون أنهم يستطيعون أكل الكعكة" والاحتفاظ بها أيضا، فأغلبية المواطنين قالوا في استطلاع للرأي إن دولتهم يمكن أن تكون ديمقراطية ويهودية دون

التخلي عن أي من الضفة. وسمحت سنوات السلام والهدوء في إسرائيل لمئات آلاف الإسرائيليين أن ينزلوا إلى الشوارع الصيف الماضي، للاحتجاج على ارتفاع أسعار الجبن، والإيجار، والحضانات دون النطق بكلمة واحدة عن فلسطيني الضفة، فعلى ما يبدو لم تعد هذه القضية تمثل أحد أبرز مخاوف إسرائيل الأمنية، ونيتانياهو سيقدم على انتحار سياسي إذا تخطى عن الوضع الراهن الذي تفضله الأغلبية العظمى.

وعلى النقيض، يشعر الفلسطينيون أن قيادتهم تخيط رأسها في حائط وتأمل ضد المنطق أن يساعد سلوكها المهذب في إقامة دولة مستقلة، وكنتيجة لذلك، حلت المناقشات الطويلة بنشأن جديد، حلت المناقشات الطويلة بنشأن كيفية تحقيق التحرير الوطني، سواء بمواجهة إسرائيل أو بإراجعتها، ولم يعد الفلسطينيون باختلاف أطرافهم السياسية يتجادلون بشأن جعل الاحتلال الإسرائيلي أكثر كلفة.

نتائج الانتخابات الرئاسية

المصرية اليوم

□ **القاهرة / CNN**

يعلن المستشار فاروق سلطان، رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية، نتيجة جولة الإعادة في انتخابات رئاسة الجمهورية، اليوم الأحد وأوضح المستشار حاتم بجاتو أمين عام اللجنة أن المستشار سلطان سيعلن النتيجة في مؤتمر صحفي بمقر الهيئة العامة للاستعلامات بمدينة نصر بالقاهرة في الثالثة عصرا بالتوقيت المحلي(الواحدة بتوقيت غرينتش).وجرت جولة الإعادة بين محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، واحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك. وكان من المقرر أن تعلن اللجنة الانتخابية الخميس الماضي نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي نظمت يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيو. غير انها أعلنت الأربعاء الماضي تأجيلها لحين استكمال نظر طعون المرشحين في نتائج عمليات الفرز باللجان الفرعية والعامة. ويعني تحديد موعد إعلان النتيجة انتهاء اللجنة من نظر الطعون واتخذت قرارات بشأنها.

ويترقب المصريون هذا الإعلان وسط جدل بسبب مسارعة حملتي المرشحين محمد مرسي وأحمد شفيق إلى إعلان ثقة كل منهما في الفوز. وقال مراسلنا في القاهرة جون لين إنه لا توجد أي مؤشرات تحدد بشكل مؤكد هوية الفائز، وأضاف أن أوضاع البلاد غير مستقرة وقد تصل إلى حالة شلل كبير في عدة قطاعات، وتصاعدت المخاوف من أن يؤدي إعلان النتيجة إلى المزيد من تدهور الأوضاع. كما تواصل في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية الاحتجاجات المنددة بقرارات المجلس العسكري الحاكم المتعلقة بالإعلان الدستوري وحل البرلمان. وكانت قوى لبير الية وحركات شبابية قد أعلنت الجمعة توصلها لاتفاق مع حزب الحرية والعدالة، ينص على تشكيل فريق رئاسي وحكومة وحدة وطنية ترأسها شخصية مستقلة في حال فوز مرسي بالرئاسة. وقد أكد السيد البدوي رئيس حزب الوفد أنه يثق في وطنية جماعة الإخوان المسلمين وخبرتهم السياسية مشيراً إلى أنهم لن يسعوا إلى أي صدام مسلح لأن الشعب المصري بطبيعته يندب كل اشكال العنف. وقال البدوي في مؤتمر صحفي مساء الجمعة بمقر الحزب أن التضارب في الأرقام بين حملتي الدكتور محمد مرسي والفريق احمد شفيق يرجع الى أن التجربة جديدة على مصر ومناخ الشك وخلافات القوى السياسية مؤكدا أن نتيجة الانتخابات الرئاسية سوف يحسمها إعلان اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية. وبخصوص الإعلان الدستوري المكمل قال البدوي إن بعض ما ورد فيه كان ضرورة مثل استعادة السلطة التشريعية وتحديد الجهة التي سوف يؤدي أمامها الرئيس القادم اليمين وهي الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا و كل هذا وارد ومقبول لكن باقي الإعلان الدستوري المكمل ليس له داع على حد تعبيره.